ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

Religion and its Effect on the Journey of Turkish Regime to the European Union

Asst. Prof. Saad Abdul-Aziz Maslat, PhD

University of Mosul/ College of Education for humanities/ History Department

* *Corresponding author: E-mail* : Maslatsaad1@uomosul.edu.iq

Keywords:
In
fi
C
M
F

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 8 Nov. 2020
Accepted 12 Nov 2020
Available online 23 Jan 2021
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

A B S T R A C T

Religion represents one of the most important conflicts among societies. Turkey is a country which is characterized by the unity of religious dogma in that the majority of its population embrace the Islamic Religion. In spite of their difference in ethnic origins, it is not odd that Turkish identity is an obstacle towards their intellectual ambition of geographical affiliation to join the European Union (E.U.) because this will lead to ideological-historical imbalance that the European countries aims in determining their own frame. The title of "Religion and its Effect on the Journey of Turkish Regime to the European Union" has been selected for its intrinsic importance in the scope of study of the Turkish Regime journey phases towards the EU. The research includes three main sections. The first section displays the historical overview about religion and secularism in the Republic of Turkey since 1923. The second section deals with the Turkish attempts in the journey to join the EU. The third section sheds the light on the effect of religious factor on the attitude of the EU from the Turkish journey of joining. Although Turkey insists on moving forward in joining up the European Band which is still now controversial. It seems that Turkey was not welcomed to the European Union. Hence, the religious factor formed a big obstacle in this matter, particularly that Turkey has a history which served the Islam for a certain period at the expense of the European countries represented as the Ottoman State.

© 2021 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.28.2021.14

الدين واثره على مسيرة انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي

أ . م . د . سعد عبد العزيز مسلط/ جامعة الموصل / كلية التربية للعلوم الإنسانية

الخلاصة:

مثل الدين احد عناصر النازعات بين المجتمعات ، وتركيـــا دولـــة تتمتع بوحدة المعتقد الديني ، حيث إن أغلبية سكانها يعتنقون الدين الاسلامي ، وعلى اختلاف أصولهم العرقية ، فليس غريبا ان تكون هذه الهوية عائقا امام طموحها في الانضمام الى الاتحاد الاوربي لان ذلك سيخلق خللا في الانتماء التاريخي الذي رسمته الدول الاوربية في تحديد هذا الاطار الخاص بها . جاء اختيارنا لموضع الدين واثره على مسيرة

انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي ، لأهميته الجوهرية في نطاق دراسة مراحل مسيرة الانضمام التركي لهذا الاتحاد . تضمن البحث ثلاثة مباحث رئيسة ، استعرض الاول ، نظرة تاريخية حول الدين والعلمانية في تركيا الجمهورية منذ عام ١٩٢٣م . فيما تناول الثاني ، المحاولات التركية في الانضمام الى الاتحاد . اما الثالث ، فقد سلط الضوء على اثر العامل الديني على المواقف من مسيرة الانضمام . ورغم إصرار تركيا على المضي قدماً في الالتحاق بالركب الأوروبي ، و الذي لا يزال الجدل فيه قائما ، يبدو من الواضح انها لم تحظ بالترحيب من هذا الاتحاد . ومن هنا شكل العامل الديني عائقا كبيرا في هذه مسالة ، سيما وان تركيا تمتلك تاريخا خدم الاسلام عدة قرون على حساب الدول الاوربية متمثلا بالدولة العثمانية .

المقدمة

اجمعت معظم الدراسات التي تناولت اتجاهات السياسة الخارجية التركية على أن محاولة شد تركيا نحو الغرب على مستوى الفكر والحركة والممارسة ، رسمت انطلاقتها بهذا الاتجاه على يد النخبة الحاكمة منذ مطلع عهد تركيا الحديثة بقيادة مصطفى كمال أتاتورك ١٩٢٣-١٩٣٨ . وجرت مساعٍ حثيثة وقسرية للتخلص من كافة الرموز التقليدية الشرقية والإسلامية ، المتعلقة بالماضي العثماني ، بدءاً من البناء المؤسسي للدولة وانتهاء بالملبس الخارجي لرجل الشارع ، بهدف الالتحاق بالدول الغربية .

وبعد عقود من العلاقات المتأرجحة بين تركيا وأوروبا يبدو أن هذه العلاقة اخذت تقترب من منعطفات جديدة تسير باتجاه الاختلاف حول الانتماء التاريخي لتركيا وعدم تجانسه مع الواقع الغربي الاوربي لا سيما بعد محاولات تركيا التقرب والانتماء الى الجسد الاوربي بشكل رسمي .

وهنا مثل الدين بشكل عام احد العناصر المسؤولة عن كثير من المنازعات والحروب المحلية والدولية ، وتركيا دولة تتمتع بوحدة المعتقد الديني ، حيث إن أغلبية سكانها يعتنقون الدين الاسلامي ، وعلى اختلاف أصولهم العرقية ، فليس من الغريب ان تكون هذه الهوية عائقا امام طموحها في الانتماء الى الاتحاد الاوربي لان ذلك سيخلق خللا في التوزان الأيديولوجي التاريخي الذي رسمته الدول الاوربية في تحديد هذا الاطار الخاص بها .

من خلال ذلك جاء اختيارنا لموضع الدين واثره على مسيرة انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي ، لما له من أهمية جوهرية في نطاق دراسة مراحل مسيرة الانضمام التركي لمنظومة الغرب الأوربي ، وتضمن البحث ثلاث مباحث رئيسة فضلا عن مقدمة وخاتمة ، استعرض **المبحث الاول :** نظرة تاريخية حول الدين والعلمانية في تركيا الجمهورية منذ عام ١٩٢٣م . فيما تناول **المبحث الثاني :** محاولات تركيا في الانضمام الى الاتحاد الاوربي . اما **المبحث الثالث :** سلط الضوء على العامل الديني في المواقف من مسيرة انضمام تركيا . واعتمد البحث على مجموعة من المصادر التاريخية والسياسية التي اختصت في هذا المجال وبلغات مختلفة ، سواء ان كانت كتب او دراسات اكاديمية ودورية وغيرها .. ومن الله التوفيق

المبحث الاول

نظرة تاريخية حول الدين والعلمانية في تركيا الجمهورية منذ عام ١٩٢٣م

حينما سطع نور الإسلام ، كان الأتراك يمتد تواجدهم حينذاك من الصين شرقا إلى بلاد ما وراء النهر غربا ، وكانت الديانة السائدة عندهم هي البوذية ثم المسيحية ، ومع انطلاق الفتوحات الإسلامية خارج شبه جزيرة العرب ، قام المسلمون بفتح بلاد الترك في الفترة (٧٠٥-٧١٥م) ، في حينها اعتنق الأتراك الإسلام ، وأصبحت اللغة العربية هي لغة التدريس في تعليمهم الديني ، بل أصبحت في العقود اللاحقة لدويلات الأتراك التي تأسست في الأناضول لغة رسمية حتى القرن الثالث عشر الميلادي . [١]

شارك الأتراك بفاعلية كبيرة في الحفاظ على الاسلام والمساهمة في بناء حضارته ، الى جانب مشاركاتهم في صد الحملات الصليبية المستمرة على بلاد العالم الإسلامي حتى ظهور آل عثمان مؤسس الدولة العثمانية ١٢٩٩ – ١٣٢٦م ، ومن ثم مجيء محمد الفاتح ١٤٣٢ – ١٤٨١م [٢] الذي استطاع أن يمتد بدولة العثمانيين إلى معظم حواضر العالم الإسلامي تقريبا ، معتبرين دولتهم امتدادا للدولة العربية الإسلامية ، رافعي شعار أن رسالتهم تسعى إلى تحقيق أهداف الإسلام وحماية حدود الأمة الإسلامية وتوسيعها والتصدي للأطماع الأجنبية في بلاد المسلمين . [٣]

في ضوء ذلك تمكن السلاطين العثمانيون ومنذ العام ١٥١٧م التمتع بالسلطتين الزمنية والدينية ، إذ كانوا سلاطين وخلفاء في آن واحد ، حيث كان لهم السلطان المطلق على أراضي الدولة العثمانية ، وكانوا أيضا خلفاء ، حيث كانوا يمثلون الشريعة الإسلامية طيلة فترة حكمهم . [٤]

عند قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ودخول الدولة العثمانية هذه الحرب في ٢٩ تشرين الاول ١٩١٤م ، كان من نتائجها الخسارة الفادحة لها ، حيث أخذت قواتها تلقي سلاحها أمام قوات الحلفاء المنتصرة في هذه الحرب والتي توجهت لاحتلال استانبول بموجب هدنة مودرس في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨م .[٥] وكرد فعل لهذا التداعي ظهرت جماعة أخذت على عاتقها مقاومة الاحتلال الأجنبي ، لتبدأ من خلالها مرحلة تاريخية جديدة شهدتها الساحة السياسية التركية وتغير في مجرى تاريخ ومستقبل هذه البلاد من النواحي السياسية والحضارية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية . في خضم هذه التطورات ظهر مصطفى كمال باشا (أتاتورك Ataturk فيما بعد) [٦] بوصفه قائدا عسكريا قام بتنظيم المقاومة الوطنية ضد قوات الاحتلال الأجنبي . [٧]

بدأت تركيا تدخل مرحلة جديدة من تاريخها السياسي المعاصر اثر نجاحات أتاتورك ورفاقه في مجال التعامل مع الحلفاء سواء على الصعيد العسكري أو السياسي ، حيث اتخذ الأخير في العام ١٩٢٠ من مدينة أنقرة قاعدة له بعد أن شكل لجنة تمثيلية تدير مهام البلاد والتي عدتها الحكومة الشرعية الوحيدة في تركيا ، مصدرا أوامره بوجوب تنفيذ أوامر حكومة أنقرة ، ذلك أن حكومة استانبول خاضعة لسيطرة قوات الحلفاء ،

وتم في الوقت ذاته وضع الخطوط اللازمة لإقامة حكومة وبرلمان جديدين لتشكيل دولة جديدة مختلفة من حيث المنهج والتطبيق عن ماضي الأتراك العثماني الاسلامي . [٨]

بعد استتباب الأمور ، وحصول أتاتورك على بعض المكاسب من القوى الأجنبية أبرزها الاعتراف باستقلال تركيا السياسي وسيادتها على أراضيها ، بادر إلى تشكيل حزب سياسي باسم حزب الشعب (خلق فرقه سي) ، والذي صار يعرف بحزب الشعب الجمهوري Gumhuriyet Halk Partisi بعد إعلان النظام الجمهوري في تركيا في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٣ . أراد أتاتورك أن يكون هذا الحزب أداة فاعلة بيده لتغيير معالم المجتمع والدولة في تركيا وبنائهما على نمط غربي . وقد تولى أتاتورك نفسه رئاسة الحزب مثلما تولى رئاسة الجمهورية التركية خلال السنوات ١٩٢٣ – ١٩٣٨ ، وتولى رفيقه في السلاح من بعده عصمت باشا (اينونو Inono فيما بعد) [٩] رئاسة أول حكومة في العهد الجمهوري في ١ تشرين الثاني ١٩٢٣م . [١٠]

قام أتاتورك بدراسة السياسة الداخلية ، حيث سعى إلى بناء دولة عصرية علمانية في تركيا لا صلة لها بالماضي العثماني ذي الصبغة الاسلامية وجاء هذا الانتقال وفق فلسفة ومبادئ جديدة جاء بها أتاتورك نفسه والتي عدت حجر أساس للنظام السياسي التركي المعاصر وهي (الجمهورية والملية والشعبية والعلمانية والدولتية والانقلابية) ، وعمل من اجل ترسيخ مبادئه في كافة مفاصل المجتمع التركي ونظام الدولة الجديدة ، وذلك من خلال القيام بعدة تحولات نحو ثقافة ومنهج جديد بصبغة الغرب داخل تركيا سواء على الصعيد السياسي والاجتماعي والثقافي والديني والاقتصادي . [١١]

وفي هذا السياق كان منصب الخلافة الذي يمثل المكانة الشرعية والدينية للسلطان العثماني ، في حين كان أتاتورك وبعض زملاءه يترقبون الفرصة المناسبة للتخلص من مفهوم الخلافة ودلالاتها لما كان يشكله من عائق لتحقيق الاهداف الجديدة في بناء الدولة التركية المعاصرة ، فجاءت الفرصة المناسبة لتحقيق ذلك في كانون الثاني عام ١٩٢٤ عندما بدأت الصحف تكتب عن تذمر الخليفة من جراء تقصير الحكومة ماليا تجاه مصروفات مركز الخلافة ، وبناء على تعليمات أتاتورك شخصيا بدأ أنصاره من النواب ينتقدون مصادر مخصصات العائلة المالكة والخلافة والأوقاف الإسلامية ، وفي ٣ آذار عام ١٩٢٤ قدم خمسون نائبا من رفاق أتاتورك اقتراحا نص على إلغاء الخلافة ، وفي ٣ اذار ١٩٢٤م تمت الموافقة على هذا الاقتراح من قبل المجلس الوطني التركي الكبير ، ليكون أول مؤشر لتحول تركيا نحو العلمانية . [١٢] كما وافق البرلمان في الجلسة نفسها على إلغاء وزارتي الشرعية والأوقاف ، وعلى الشكل التالي : [١٣]

١) إن تشريع الأحكام المتعلقة بأمور الناس وتنفيذها عائد لمجلس الأمة وحكومة الجمهورية ، وفيما عدا ذلك فان ما يتعلق بالعقائد والعبادات الدينية تعود إلى رئاسة الأمور الدينية التي أسست بموجب هذا القانون في مقر الجمهورية .

٢) إلغاء وزارتي الأوقاف والشرعية .

٣) يعين رئيس الأمور الدينية من قبل رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من رئيس الوزراء .

٤) تتبع رئاسة الأمور الدينية رئاسة الوزراء وميزانيتها ملحقة بها .

٥) تتبع إدارة جميع الجوامع والمساجد الشريفة والزوايا الموجودة داخل الجمهورية إلى رئيس الأمور الدينية ويعود إليه أيضا عزل وتعين الأئمة والخطباء والوعاظ والمشايخ والمؤذنين .

٦) المرجع الأعلى للمفتين هو رئيس الأمور الدينية .

٧) تعود أمور الأوقاف إلى مديرية عامة مرتبطة برئاسة الوزراء .

أراد أتاتورك من هذه الإجراءات الجذرية تقويض نفوذ علماء الدين والحيلولة دون أن يكون لهم تأثير مباشر في الحياة السياسية والدينية داخل المجتمع التركي ، خاصة وان هذه الطبقة حظيت بمكانة مرموقة أيام الدولة العثمانية ، لما كان لها من تأثير على حركة المجتمع وخاصة في مجال التعليم الديني للمجتمع ، وتأتي زعامات الحركة الصوفية في مقدمتها ، والتي أخذت على عاتقها مواجهة هذه التحديات ، من خلال مساندة الثورات التي نشبت ضد سياسة أتاتورك الجديدة لا سيما الحركات الكردية ومنها ثورة الشيخ سعيد بيران عام ١٩٢٥ في جنوب شرق تركيا ضد سياسة التتريك والتعسف تجاه القوميات غير التركية ، مما حدا بأتاتورك اللجوء إلى إصدار قانون يقضي بإلغاء كافة الطرق الصوفية في ٢٠ تشرين الثاني عام ١٩٢٥ . [١٤]

انعكس صدى هذه التوجهات والإجراءات سلبا على الواقع الديني في تركيا ، خاصة عندما تزامن معها صدور قرار وزاري ينص على تحديد ارتداء الزي الديني الإسلامي على الشكل التالي : [١٥]

١) الذين يدخلون في صف العلماء في بلاد الجمهورية هم : رئيس الأمور الدينية ، أعضاء الهيئة الاستشارية في رئاسة الأمور الدينية ، المفتون وكتبة الإفتاء في مراكز الولايات والاقضية ، الأئمة والخطباء والوعاظ ومعلمو القرى المعينون من قبل رئاسة الأمور الدينية والتابعون لها .

٢) العلامة الفارقة لزي العلماء هي عمامة بيضاء وجبه سوداء ، ولون عمامة أئمة الجيش وجببهم تابعة لمقتضى العسكرية .

٣) لا يجبر العلماء على لبس زيهم الخاص خارج وظائفهم .

٤) إن الأصل أن يكون العلماء في الدوائر الرسمية مكشوفي الرؤوس ، ومع ذلك فهم مخيرون في كشفها أو الاحتفاظ بالعمامة عليها .

٥) العلماء مخيرون في طريقة السلام في داخل الأبنية أو خارجها بين رفع غطاء الرأس أو الإشارة بأيديهم ، غير أن عليهم تطبيق القانون في مراسيم عيد الجمهورية الرسمي ويحيوا في العيد مكشوفي الرؤوس .

٦) لا يجوز لأحد غير الذين ذكروا في المادة الأولى أن يلبس الزي الإسلامي .

في أطار ما تم ذكره أعلاه ، صدر دستور جديد عام ١٩٢٤م نص في مضمونه الأساسي على فصل الدين عن الدولة ، لتأخذ هذه التحولات إطارا دستوريا . [١٦]

ترك مصطفى كمال بعد وفاته عام ١٩٣٨، لخلفائه مهمة اكمال ما شرع به من جعل تركيا جزءاً من اوروبا ولهذا كان الخط الثابت في السياسة الخارجية التركية ، نابعاً من التزام (شبة مقدس) بوصية أتاتورك

بضرورة بناء دولة علمانية تستمد مؤسساتها وثقافتها من الغرب لا سيما أوروبا ، والتي كانت تمثل اهداف واستراتيجية اتاتورك في سبيل تحقيق تطور وتقدم الاتراك حسب وجهة نظره . (١٧)

لقد استحوذت مسألة تحديث تركيا على اهتمام القادة الاتراك للحد الذي جعل محتماً على المجتمع والنظام السياسة تبني الافكار والقيم ونمط المؤسسات الغربية والتخلي عن مثيلاتها في الشرق الاسلامي وعلى عهد عصمت اينونو زاد توجه النخب السياسية في تكريس الطابع التحديثي . (١٨)

المبحث الثاني

محاولات تركيا في الانضمام الى الاتحاد الأوربي

يعد ظهور الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٢ من أبرز مظاهر التعاون والشراكة بين الوحدات السياسية التي ظهرت منذ انتهاء الحرب الباردة ، وهو ايضا شكل انموذجا لمعالم الانسجام الإقليمي في العلاقات الدولية لما له من آثار ترتبت في تحولات مهمة في مضامين وأبعاد الوزن الدولي للتكتلات في التاريخ المعاصر. حيث شكل الاتحاد بتركيبته المؤسسية وأهدافه المتعددة منظومة أوروبية ذات وزن مؤثر على الساحة العالمية ، لما يمتلكه من مقومات اقتصادية وعسكرية واجتماعية ، تؤدي إلى إعطاء الدور الواضح على الصعيد السياسي في النظام العالمي . (١٩)

لم يأت قيام الاتحاد الأوروبي وليدة اللحظة ، بل تكون نتيجة تفاعل روح التضامن الفكري والعملي البناء ، ومن أشكال الشراكة المرحلية والمتعددة بين عدد من الدول الأوروبية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، حيث بدأ بالتوقيع على اتفاقيات للتعاون في المجالات الاقتصادية ضمن اطار السوق الاوربية المشتركة ، واتفاقيات من التجارة التفضيلية بإزالة العوائق التي تعترض انتقال وتنمية المنتجات المتداولة بين الأعضاء ، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ، وإقامة اتحاد جمركي يخدم السلع المحلية في مواجهة تنافسية السلع المستوردة من خارج التكتل ، مما سهل ذلك على تطوير فكرة تأسيس اتحاد اقتصادي تكاملي مبني على سياسات مالية واقتصادية كلية بصورة مستقلة ، بما يعود بالنهاية على تنمية الناتج الإجمالي لكل دولة ويحسن مستوى الوضع الاقتصادي للأفراد والمؤسسات العامة والخاصة ، ومما يساعد ذلك في إيجاد فرص العمل ويقلل من نسب التضخم . وفي المجال الأمني أيضا ، فقد بدأت مجالات التعاون المشترك في أوروبا عام (١٩٥٢) عندما تم توقيع معاهدة (باريس) للدفاع الأوروبي المشترك ، وبناء استراتيجية أمنية تخدم سلامة وأمن الدول الأعضاء أسهمت بالتالي في التوصل لمعاهدة (ماستريخت) في ٧ شباط ١٩٩٢م ، التي عززت كافة الجوانب الأمنية ومواجهة مختلف التحديات الخارجية التي تمس باستقرار منظومة الاتحاد الأوروبي . (٢٠)

عدت تركيا انضمامها للاتحاد الأوروبي كعضو كامل الحقوق والواجبات ، ابرز حلقات استكمال مشاركتها في المؤسسات الغربية التي سعت جاهدة على تحقيقها منذ تأسيس الجمهورية واتجاهها نحو التأطر باطار التغريب والعلمنة ، وشهادة التصديق على قبول الدول الغربية للالتحاق التركي الكامل بركبها بالمعاني الحضارية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية . والنخبة الحاكمة في تركيا وهي تتطلع للانضمام للاتحاد

الأوروبي تكاد تعلن عن إدراكها بأن الأخير ليس مجرد إطار دولي اقتصادي بحت يضم دولاً تنتمي جغرافياً إلى القارة الأوروبية ، وإنما هو إطار له أسسه غير المنظورة فكرياً وثقافياً وفلسفيا . (٢١)

وعلى الرغم من أن علاقة تركيا بالمجموعة الاوربية بدأت رسمياً عام ١٩٦٣ عندما أصبحت عضواً مشاركاً فيها بموجب (اتفاقية أنقرة Ankara Agreement) أو ما أطلق عليها بـ (اتفاقية الزمالة أو الشراكة) ، إلاّ أن بداية العلاقة بين الجانبين تحددت بالسياسة الأمنية من الجانب الأوروبي ، ففي ظروف الخصومة والعداء التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية بين الشرق والغرب ، ونشوء ما سمي بـ (الحرب الباردة) ، كان لابد لتركيا ، التي تعرضت لتهديدات سوفيتية ، من وجهة النظر الغربية ، من أن تكون محكمة الارتباط بالمعسكر الغربي لتساعده في التصدي للخطر السوفيتي الذي كان يتهدد مصالح كل من تركيا والغرب على حدٍ سواء . وهكذا جاء انضمام تركيا إلى حلف الناتو عام ١٩٥٢ كجزء من تلك السياسة الأمنية . وإزاء التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الساحة الأوروبية فيما بعد ، ونشوء (الجماعة الاقتصادية الأوروبية) أو (السوق الأوروبية المشتركة) على أثر توقيع معاهدة روما في آذار ١٩٥٧ ، حاولت تركيا الانضمام إلى هذه السوق ، إذ تقدمت بطلب الانتساب إليها في تموز ١٩٥٩ . وكان لابد من إشراك تركيا في تلك التطورات لضمان استمرار تحالفها مع الغرب ، غير أن تركيا لاقت صعوبات كثيرة في انتسابها للسوق الأوروبية المشتركة لأنها كانت تشكو دائماً من عجز في ميزانها التجاري ، ومع ذلك وافقت دول السوق على انتساب تركيا إليها في ١٢ أيلول ١٩٦٣ لأهميتها الجغرافية بالنسبة للقارة الاوربية . (٢٢)

غير أن الأوروبيين كانوا يسعون إلى الوسائل المناسبة لإدارة علاقات لم تتم مباشرتها إلا لأسباب استراتيجية ، فقد اضطروا إلى توظيف اتفاقية الشراكة اقتصادياً لتحقيق أهداف سياسية على الصعيدين الاستراتيجي والأمني بالنسبة لاوربا خاصة وان تركيا تتمتع بموقع استراتيجي مهم . ومع ذلك فقد بقيت تلك الاتفاقية محصورة في معالجة مسألة إقامة علاقة اقتصادية متينة ووثيقة بين تركيا والجماعة الأوروبية على شكل وحدة كمركية من شأنها أن تفضي فيما بعد إلى عضوية تركيا في السوق الأوروبية المشتركة . (٢٣)

استطاعت تركيا رغم ظروفها السياسية والاقتصادية المعقدة ، أن توقع البروتوكول الإضافي مع السوق الأوروبية المشتركة في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٧٢، الذي دخل حيز التنفيذ في كانون الثاني ١٩٧٣ . (٢٤)

ومع هذا النجاح الذي حققته تركيا في طريق اندماجها بالجماعة الأوروبية ، فإن العلاقة بين الطرفين ظلت متسمة بعدم التوازن بين مكوناتها الاقتصادية والسياسية . وعلى الرغم من أن تركيا أضحت عضوا فاعلا على الصعيد الاقتصادي الأوروبي من خلال تطور مؤسساتها الاقتصادية لا سيما الصناعية منها ، الا ان علاقتها السياسية بقيت حواراً ناقصاً داخل إطار اتفاقية الشراكة ، وكثيراً ما تعرض هذا الحوار للإعاقة جراء التطورات لسياسية التي شهدتها تركيا ، وخصوصاً انقلاب عام ١٩٨٠ وما بعده ، إذ أفرزت تلك التطورات انتقادات أوروبية مستمرة وشديدة اللهجة وجهت ضد أحوال الوضع الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان ومعاملة الأكراد في تركيا . وبعد انضمام اليونان إلى المجموعة الأوروبية عام ١٩٨١ ، ازدادت العلاقات السياسية

تدهوراً بسبب الصراع بين تركيا واليونان ، ومشكلة قبرص المقسمة غير المحلولة . وكثيراً ما كان الحوار السياسي بين تركيا والمجموعة الأوروبية يتصاعد في محور الاتهامات بينهما . [٢٥]

وبعد انضمام إسبانيا والبرتغال إلى الجماعة الأوروبية عام ١٩٨٦، تقدمت تركيا بأول طلب انضمام إلى الجماعة عام ١٩٨٧. وسوغ رئيس الوزراء التركي آنذاك (تورغوت أوزال Turgut Ozal) هذه الخطوة بقوله : **" إن أوروبا تستفيد كثيراً بقبول تركيا في السوق الأوروبية المشتركة ، لأنها ستعطي طاقة حيوية جديدة لها عن طريق منحها فرصاً للاستثمارات في الطرق والموانئ ومحطات توليد الطاقة وغير ذلك "** . كما وصف تقدم تركيا بطلب الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة بأنه **: " من أهم الأحداث التي شهدها العهد الجمهوري منذ إعلان الجمهورية "** وقال أيضا : **" علينا أن نعمل كثيراً ريثما نستطيع رفع تركيا إلى مصاف الدول الأوروبية المعاصرة ، وهو الأمر الذي كان يتحمس له أتاتورك ، وجعلها عضواً قويا ومساوياً في أوروبا وعضواً كاملاً في المجموعة الاقتصادية الأوروبية "** . [٢٦]

ولكن قرار المفوضية الأوروبية الصادر عام ١٩٨٩ رد هذا الطلب ، موضحاً أن تركيا : " لا زال مفهوم الديمقراطية لم يأخذ دوره الحقيقي في الواقع السياسي بسبب دور العسكر المحوري في الحياة السياسية ، وكذلك بسبب القيود القانونية التي تحد من حرية العمل السياسي ، كما نددت المفوضية بالقمع الثقافي الذي يعاني منه الأكراد في شرق البلاد ، فضلاً عن انتهاك حقوق الإنسان فيها " . [٢٧]

في النصف الأول من عقد التسعينيات كانت السياسة التركية ، مسكونة بهاجس عضوية الاتحاد الأوروبي ، وصارت تركيا تعد أية مخططات أو مقترحات حول تحسين عملية إدماجها الاقتصادي باوربا مبادرات ذات أهمية ثانوية . غير أن هذا الموقف كان يصدر عن دوافع قومية طامحة إلى تحقيق الرؤية الكمالية لعملية التغريب أكثر من أن يكون منبثقاً من الحرص الموضوعي على الاضطلاع بدور في عملية إعادة صياغة الأقدار السياسية لأوروبا ، قد يساعد هذا ، مثلاً على تفسير الأسباب الكامنة وراء الغياب الدائم للحوارات الجماهيرية الواسعة حول إيجابيات عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي وسلبياتها . إذا كانت القوة المحركة للتطلعات التركية إلى العضوية متمثلة بالحصول على شهادة تقول بأن الأتراك أوروبيون ، فإن قضايا العواقب السياسية والاقتصادية للعضوية ناهيك عن أشكال التكيف المنهجي الضرورية اللاحقة ، تبقى غير ذات أهمية . [٢٨]

المبحث الثالث

اثر العامل الديني في المواقف من مسيرة انضمام تركيا

يعد الدين أحد العناصر المسؤولة عن كثير من المنازعات والحروب المحلية والدولية عبر التاريخ ، ومن المعروف ان تركيا دولة تتمتع بوحدة المعتقد الديني كما ذكرنا سابقا ، حيث ان أغلبية سكانها يعتنقون الدين الإسلامي وبنسبة أكثر من ٩٩% من مجموع السكان ، وعلى اختلاف أصولهم العرقية [٢٩]. وبعد إعلان مصطفى كمال أتاتورك انتهاء عصر الخلافة العثمانية وإعلانه الجمهورية التركية كنظام سياسي للحكم عام ١٩٢٣ وانتهاجه على اثرها المنهج العلماني في حكم الدولة بعد ان فصل الدستور التركي الجديد عام ١٩٢٤ الدين عن السياسة والغائه لكافة المعالم والمظاهر الاسلامية كما ذكرنا سابقا لكي تتماشى مع الايدلوجية الكمالية ذات المنهج الغربي العلماني . [٣٠]

في الوقت نفسه جرى التركيز خلال المراحل الأخيرة من مسيرة تركيا نحو العضوية الكاملة على جملة من الاعتبارات الثقافية والحضارية والدينية في رفض الأوربيين لاندماج تركيا في مؤسساتهم ويبدو أن المواقف هذه نجد جذورها في ماضي علاقات الطرفين . فالأوربيين بنو دولهم وكونوا شعوبهم بعد تطورات داخلية تختلف عن الكيفية التي بنيت فيها شعوب وأمم أخرى كالدولة العثمانية وبالتالي فان التطور الثقافي الأوربي ينطوي على عوامل يندر وجودها في بيئات ثقافية أخرى ، ولعل أهم هذه العوامل هو فصل الدين عن الدولة ، وأبعاد التأثيرات الكبيرة للاعتبارات الدينية على حياة الناس والتركيز على الحقوق الطبيعية والبشرية ، وتحرير العلم من هيمنة المؤسسات الدينية . [٣١]

وعلى الرغم من تعاليم أتاتورك التي شكلت سداً منيعاً للتعامل الإيجابي مع الدين وقدمت صيغة علمانية مستقاة من التجربة الأوربية لكنها لم تفلح أبداً في اقتلاع دور الدين في نفوس الأتراك وهو ما دعا بعض الأوربيين إلى اعتبار تركيا بعلمانيتها وتغربها امتداداً لدولة الخلافة الإسلامية في ذهنهم وستكون مرجعية للمسلمين جميعاً في الاتحاد الأوربي تتبنى مطالبهم ويصبون جهودهم لصالحها ، وهذا ما يفسر التناقض المستمر في المنهج الأوربي للتعامل مع الحالة التركية من ناحية الانتماء الديني ، فعندما تم رفع قضية الحجاب إلى المحاكم الأوربية للضغط على العلمانيين في تركيا من اجل السماح للمحجبات بممارسة أعمالهم بكل حرية استناداً إلى الحرية الشخصية والفردية التي تعتمد عليها الدساتير الأوربية تحججت المحكمة الأوربية بأن هذا الموضوع هو شأن تركي داخلي ويجب عدم التدخل فيه . بينما برز التناقض عندما رفض الأوربيون قيام الحكومة التركية بتمرير مشروع في البرلمان التركي يحرم الزنا وهددوا بإمكانية رفض انضمام تركيا في حال إقرار القانون . [٣٢]

وفي اطار اثر الدين على مسيرة الانضمام التركي الى الاتحاد الأوربي ، فقد تتعدد القيود والمعوقات التي من شأنها أن تأثر سلباً في مسيرة هذا الانضمام ، فجدلية الرفض الأوربية التي تواجه تركيا إلى تاريخنا الحالي ، تفسر صعوبة العلاقة بين التيارين المتصارعين حول تفاصيل العلاقة بين الأطراف داخل كل جانب ، التركي من جهة والأوربي من جهة أخرى . [٣٣]

فالفريق الرافض للانضمام من الجانب التركي ، يحاول بشتى الطرق عرقلة مشروع الانضمام لأنه يدرك بانه سيخسر جميع سلطاته في حال انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي ، لان ممارسات المؤسسة

العسكرية غير القانونية التي تتعارض مع الديمقراطية وحقوق الإنسان ، والهيمنة على السلطة منذ عقود ، تظل تمثل اهم التحديات التي تواجه تركيا في مسيرة الانضمام ، ويرى الكثيرين من أصحاب الرأي أن تدخل الجيش في المؤسسات عن طريق القوة أو بواسطة الانقلابات سيؤثر سلباً على تركيا أوربياً ، أضف إلى ذلك الكثافة الديموغرافية التي من شأنها أن تلعب دوراً محورياً في صنع القرار داخل الاتحاد ، وهذا ما تعارضه جل الدول الكبرى صاحبة النفوذ في الاتحاد ، وبذلك يعد البعد الديني من أهم المعوقات بالنسبة لتركيا ذات التوجه الإسلامي ، لان معظم دول الاتحاد الأوربي ترى بأن الاتحاد نادي مسيحي لا يمكن لتركيا المسلمة أن يكون لها مكان فيه . (٣٤)

أما الفريق الرافض من الأوربيين ، فيرى أن تاريخ الدولة العثمانية المأساوي تجاه بعض الأقليات في الداخل كالأكراد الذين يطالبون بحقهم في المساواة أو الاستقلال الذاتي عن الأتراك ، والأرمن الذين يدعون بانهم تعرضوا لإبادة جماعية على يد العثمانيين ، إضافة للعلاقات السيئة مع اليونان بسبب مشاكلهما الحدودية في البحر ، وما أثارت من تداعيات جيوستراتيجية في تاريخ العلاقة بين البلدين ، كذلك القضية القبرصية والصراع على النفوذ بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين ، والتي تنذر تطوراتها بتأزم خطير في العلاقات بينهما ، وكذلك الكثير من القضايا الأخرى إذا كانت داخلية أو خارجية تحول دون انضمام تركيا للمجموعة الأوربية . (٣٥)

فمن الطبيعي أن لا يقبل الأوربيين ، الذين حاربوا طويلاً لإخراج الأتراك من قارتهم ، بدمج تركيـــــا في المجتمع الأوربي لان من شأن ذلك أن يضعف سمة الاتحـاد الأوربي وهي (اوربا المسيحية) . (٣٦) وهنا اشار المؤرخ الألماني (هانس اولريش فيلر Hans Ulrich Wehler) في تحذير له من خطر انتحار الاتحاد الأوربي ، بالقول : **" إذا ما تم قبول دولة كبرى من آسيا الصغرى – تركيا - يقطنها (٩٠) مليون مسلم كأكبر عضو فيه .. ان ذلك سيكون نهاية للاتحاد لانهما ينتميان إلى حضارتين مختلفتين "** . (٣٧)

إن الأوربيين لا يريدون وجود دولة بشعب مسلم في الاتحاد الأوربي لاسيما بعد أن أخذ الدين الإسلامي بمفهومه الثقافي يثير قلقاً كبير لديهم بعد أن راج بين أوساط عديدة في المجتمعات الأوربية كونه يمثل خطراً جديداً على الحضارة الأوربية وقيمها بعد زوال الخطر الشيوعي ، لذلك لم يتردد القادة الأوربيين في الإشارة ، تصريحاً أو تلميحاً ، إلى ان اتحادهم إنما هو (نادي مسيحي) ، فقد أخبر المستشار الألماني الأسبق (ويلي برانت Willy Brandt) السفير التركي في بون صراحة بـ : **" أن الدين عقبة أمام انضمام بلاده إلى أوربا "** . (٣٨)

وعلى الرغم من ذلك يتخوف الاوربيون من وجود دولة إسلامية يشكل المسلمون فيها ٩٩% من الشعب التركي داخل الاتحاد الأوربي ما يهدد الهوية المسيحية الأوربية ، فالتراجع السكاني الأوربي يقابله تضخم في الولادات المسلمة داخل أوربا ، كما ويطرح بعض الأوربيين العامل الإسلامي كحاجز بين تركيا والعضوية في الاتحاد ، ونرى ان هناك اختلافاً ما بين نظرة المواطن التركي إلى الدين ونظرة الأوربي إلى

الدين والعلاقة بين الدين والسياسة فنسبة الأتراك الذين يعدون الدين الاساس في بلادهم اكبر من نسبة مواطني الدول الأوربية الأخرى . [٣٩]

ان عدد المسلمين الذين يعيشون في القارة الأوربية يبلغ نحو (٢٣) مليون نسمة ما يشكل نحو (٥%) من سكان القارة ، وبانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي سوف يبلغ عدد مسلمي أوربا نحو (٩٠) مليوناً أي ما يوازي (١٥%) من إجمالي سكان القارة . وفي دراسة ميدانية في ألمانيا أجرتها جامعة غونتغن الألمانية ومعهد Bielefeld بعنوان : (عزل المسلمين من خلال نقد الإسلام ؟) ، فكانت الإجابات كالاتي : [٤٠]

السؤال الأول: هل أتى الإسلام بثقافة جديرة بالاحترام ؟ فكانت نسبة الإجابة بـ (لا) كالاتي :

السنة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
لا (نسبة مئوية)	٣٦.٦	٤٤	٤٩.٧

السؤال الثاني : هل تتفق الثقافة الإسلامية بلا ريب مع عالمنا الغربي ؟

السنة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
لا (نسبة مئوية)	٦٥.٩	٦٩.٦	٧٤.٢

ومن ثم فالخوف من المد الإسلامي داخل أوربا الذي تعده أوربا خطراً وخطاً احمر لا يجوز تجاوزه .. وهذا ما جاء في جواب الرئيس الفرنسي الاسبق (فرانسو ميتران Francois Mitterrand) [٤١] ، عندما طلب منه الملك المغربي الحسن الثاني الانضمام إلى الاتحاد الأوربي ، إذ قال له بكل صراحة ووضوح انه : **" يستحيل قبول بلد مسلم في الاتحاد "** [٤٢] ، والحق فان النخب والقادة الأتراك يعون هذه الحقيقة ، فقد سبق للكاتب التركي (جميل ميريتش Cemil Meric) ان كتب عام ١٩٧٩ قائلاً : **" لو احرقنا كل القرائين ، وهدمنا كل الجوامع فسنبقى بعين أوربا عثمانيين ، والعثماني يعني الإسلام ، تراكمي وظلامي وخطر عدو "** . [٤٣]

كثيرة هي العبارات والآراء التي ترد على لسان مفكرين وساسة اوربيين واشهرهم الرئيس السابق للجنة الأوربية (جاك ديلور Jacques Delors) وتعكس الاختلاف الحضاري والثقافي والديني بين أوربا وتركيا ، لكن اللقاء الذي عقدته الأحزاب الديمقراطية المسيحية في دول الاتحاد الأوربي في ١٤ أذار١٩٩٧ كان محطة بارزة ، بل لعلها حاسمة في قطع دابر الشك وتبيان الخيط الابيض من الخيط الأسود وما يضفي على الاجتماع والبيان الذي صدر عنه أهمية مضاعفة ، ان سبعة من رؤساء الأحزاب الديمقراطية المسيحية التي شاركت في الاجتماع هم من رؤساء حكومات بلادهم (بلجيكا وألمانيا واسبانيا ولوكسمبورغ وايرلندا ، ونائب رئيس حكومة النمسا ، فضلاً عن مشاركة رئيس اللجنة الأوربية ورئيس البرلمان الأوربي) ، ما يجعل اراءهم بصورة عامة موقفاً ملائماً للتوجه الاوربي ، جاء في البيان ان انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي غير ممكن في المدى القريب ولا في المدى البعيد ، لان أوربا الان هي في طور (تطوير مشروعها الحضاري) ، وجاء تصريح الرئيس العام للأحزاب الديمقراطية المسيحية ، وهو رئيس بلجيكا السابق (ويلفريد مارتينز

Wilfried Martens) ، بعد انتهاء الاجتماع مباشرة ليضع النقاط على الحروف ، حيث قال : **" نحت نؤيد تعاوناً مكثفاً جداً مع تركيا ، ولكن مشروع أوربا هو مشروع حضاري "** ، وكذلك فعل الرئيس السابق للحكومة البلجيكية (ليوتيند بمانز) ، عندما قال : **" وجد اختلاف حضاري بين تركيا واوربا "** . [٤٤]

ومن خلال بعض الرؤى للنخب التركية تجاه هذا الموضوع ، ومن اجل التقليل من أهمية التباين الديني بين تركيا الإسلامية ودول المجموعة الأوربية المسيحية حاول أوزال التأكيد على سماحة الدين الإسلامي في معرض اجابته على تساؤلات محرر مجلة (ديرشبيغل الألمانية Der Spiegel) في ٢٦ كانون الأول ١٩٨٧ ، إذا أكد أوزال ، ان علماء الدين هم ناس اتقياء سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين ، واشار إلى ان الدولة العثمانية ضمت الكثير من الناس المختلفين في الدين إلا انهم عاشوا بسلام أيضاً ، واعاد الاذهان موافقة السلطان العثماني (سليمان القانوني) في عام ١٤٩٣م على السماح لليهود الهاربين من التصفية الاسبانية من اللجوء إلى الدولة العثمانية والعيش بسلام فيها مؤكداً على ان الإسلام العثماني لم يكن إسلاماً متعصباً أو إسلاماً أصولياً وان الرسول (ﷺ) قال: **" بأن الإسلام متسامح "**. ولذلك ليس هنالك خلافات إذا ما عرفت تعليمات العقيدة الإسلامية بشكل صحيح واضاف اوزال أيضا : **" أنا مسلم ولي العدد من الاصدقاء من أوربا والولايات المتحدة وليس لي أي خلافات معهم "**. وذكر ان احد محاسن الولايات المتحدة الامريكية أنها أمة واحدة مكونة من اديان مختلفة وجمعت مثل (الاوكسترا) (كرمز للانسجام والعمل المتناسق) ، وهو يرى ان تركيا بلد خارج نطاق قضايا (الاصولية الإسلامية) وقال يخاطب محرر الصحيفة ايضا : **" إذا كنت تتخذ من الانموذج الايراني مثال لك فان تركيا هي انموذج مختلف عن ذلك وحتى الدولة العثمانية . ان تركيا نموذج جيد لبقية بلدان العالم الإسلامي "** . [٤٥]

كما حذرت تانسو تشيللر (Tansu Çiller) [٤٦] ، من أن الرفض الأوربي المتواصل لتركيا سوف لن يجد له تفسيراً لدى الأتراك سوى انهم شعب مسلم ، وهاجمت مواقف المستشار الألماني المعادية لتركيا على خلفية مقررات مؤتمر الأحزاب المسيحية الذي عقد في ٩ آذار ١٩٩٧ الرافضة لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي ، وقد رفضت تشيلر في اجتماعها العاجل مع سفراء الاتحاد الأوربي قرار الأحزاب المسيحية ، وعدت تقريرا بمذكرة لمواقف بلادها من أوربا منذ ٤٦ عاماً من الحرب الكورية والتحالف منذ الحرب العالمية الثانية وخسائر بلادها في حرب الخليج الثانية ، وهاجمت المستشار الألماني المعارض لانضمام تركيا إلى الاتحاد طالبة منه بعدم بناء سور برلين من جديد بين تركيا واوربا . [٤٧]

وفي الوقت نفسه اتهم رئيس وزراء تركيا انذاك (مسعود يلماز Ahmet Mesut Yilmaz) بعد صدور قرار قمة لكسمبورغ في ١٣ كانون الأول ١٩٩٧ الاتحاد الأوربي بممارسة التميز ضد بلاده ، كما أتهم المستشار الألماني (هلمت كول Helmut Kohl) بالسعي سراً إلى تحويل الاتحاد إلى نادي مسيحي يستبعد تركيا ، وذكر يلماز ان كول ابلغ اجتماعاً للأحزاب الديمقراطية بان الاتحاد يقوم على أسس المبادئ المسيحية ولا مجال فيه لبلد لا يشترك في هذه الهوية الثقافية . وفي الوقت نفسه سار السيد (إسماعيل جيم ismail Cem) وزير الخارجية التركي على نهج ومنوال تصريحات يلماز ، حيث أكد على ، ان تركيا تمنح أوربا

الغربية الصلة التاريخية والثقافية والاقتصادية الأساسية برحاب الشرق ، وانها تشارك وتلتزم بمفردات الثقافة الأوربية من ديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون والمساواة بين الجنسين والعلمانية ، ومع ذلك ترفض أوربا انضمام تركيا لأنها بلد مسلم ، واكد على انه ليس من المصلحة ان يبقى الاتحاد الأوربي نادياً مسيحياً فقط ، ووصف الاتحاد الأوربي بضيق الافق حين يقرر ذلك . [٤٨]

من جهة أخرى أتاحت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ وما تبعها من مظاهر عنف ومواقف معادية لكل ما يتصل بالإسلام ، اجتاحت الغرب فرصة لجزء يسير من وسائل الإعلام الأوربية وتصوراتهم . [٤٩] فعملت الدول الأوربية كل ما في وسعها من اجل صد خطر الانضمام التركي إلى الاتحاد الأوربي والحد من المد الإسلامي ، ومن بينها فرنسا حيث دعا الرئيس الفرنسي (نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy) ، [٥٠] لمقاومة ما اسماه بظاهرة (اسلمة أوربا) وكان هذا الهاجس الذي يؤرقه جعله يتصدى بقوة لدخول تركيا إلى الاتحاد الأوربي ، ويؤسس وزارة لحماية الهوية الوطنية الفرنسية ويقول في احدى تصريحاته : **" ان الغرب إذا لم يتعامل بصورة جدية مع الافكار الدينية كقوة فاعلة في الأحداث والتطورات فانه يكون بمثابة من ينزع سلاحه وهو يخوض حرباً "** . [٥١]

بعد تسلم حزب العدالة والتنمية دفة الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢ والتأكيد الدائم على عدم التخلي عن التراث العلماني للجمهورية التركية ، واعطاء (رجب طيب اردوغان Recep Tayyip Erdogan) [٥٢] في برنامجه اولية قصوى لبرامج الرفاه الاجتماعي وتقليص الفساد ومحاربة البطالة ، وسعى إلى تمكين تركيا من ان تنال عضوية الاتحاد الأوربي كما سعى للتأكيد على سعي الحكومة لاحترام حقوق الإنسان والأقليات الدينية والعرقية في البلاد . [٥٢]

عند التدقيق في الرؤية الاستراتيجية الأوربية لتركيا وخاصة في مسارها الإسلامي ، نجدها هنا تتمحور باتجاهين متضاربين تستخدمهما أوربا معاً ، ولكن كلاً ضمن المصلحة المتوخاة منه ، يمثل الأول : بان تركيا دولة علمانية ويمكن دعمها وتطوير نموها لكي تصبح حاجزاً ضد الاصولية الإسلامية بعبارة أخرى ان دعم الانموذج التركي ، ان هي إلا مقدمة لاحتواء الإسلام الأصولي ، والثاني : ان تركيا دولة إسلامية وتشكل خطراً اكيداً على مستقبل وحضارة اوربا وبين هذا وذاك ليس سداً من ان الاتحاد الأوربي سيسعى إلى المماطلة مع تركيا تاركاً موعد انضمامها مفتوحاً إلى اجل غير مسمى . [٥٣]

من خلال ذلك يتضح لنا ان هناك هاجس اوربي يتمثل بما يثيره مستقبل انضمام تركيا في عدة تساؤلات لديهم حول مفهوم الهوية الأوربية وخشية الاوساط المسيحية المحافظة على واقع الهوية المسيحية لاوربا ، وكذلك الخشية من ان تكون تركيا العلمانية (تخفي اجندة إسلامية) بعد ان تضمن مقعدها في الاتحاد الأوربي وتتخلص من سيطرة الجيش . [٥٤]

وإزاء ذلك فان الرفض الأوربي ان كان تلميحاً أو صراحة ، فان دلالاتها واضحة ولا غموض فيها ، ولو نظرنا لما يطرحه بعض الدبلوماسيين الاوربيين من ان تركيا حظيت بمعاملة خاصة لينة نظراً لكونها

دولة مسلمة ، فأن اوربا انما تحاول منع حدوث صدام بين المسلمين والمسيحين في المناخ المتصحر السائد بعد احداث ١١ أيلول ٢٠٠١. [٥٥]

وبذلك نتلمس ان هناك قلق ووضوح في الرؤية من خطورة الإسلام على أوربا والغرب عامة ، لذلك لم يتردد الامين العام السابق لحلف الشمال الاطلسي (ويلي كلايس Willy Claes) من الاعلان صراحة عن (ان الإسلام عدو الغرب) ، ويضع حداً للنقاش حول مصدر العدو الجديد ومن يكون ، وعلى أساس هذه التصورات التي تشاطرها ضفتي الاطلسي ولاسيما تحديد (العدو الأخضر) بدلاً من (العدو الأحمر) ، لم يكن مصدر التهديد والتحديات التي تواجه العالم (الديمقراطي الحر) إلا من دول الجنوب (الإسلامية الأصولية) ، التي شكلت الهاجس الامني المطلق للعـــالم الغربي وخاصة في الآونة الأخيرة بعد تغذيته بكم هائل من الدراسات والبحوث الغربية التي صبت في تضخيم هذا الاتجاه الصراعي الجديد وصدام حضارته . [٥٦] الا ان المستشار الألماني (غيرهارد شرودر Gerhard Fritz Kurt Schroder) لديه تصور آخر مغاير تماماً فيما يخص تركيا ، وذلك حينما صرح أمام البرلمان الألماني نهاية عام ٢٠٠٢ قائلاً : **" بأنه من المهم تأييد أولئك الذين يريدون نظاماً علمانياً ديمقراطياً في تركيا وذلك لضمان عدم انجرافها وراء تيارات التطرف الإسلامي "** ، وإزاء ذلك عقب مراسل محطة (BBC) في المانيا ، انه بسبب وجود مليونين ونصف المليون تركي يعيشون في ألمانيا لذلك فان (شرودر) حريص على اظهار تأييد لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي ، كما وجه (شرودر) تحذيراً إلى أي جهة تسعى إلى تحويل الحوار حول انضمام تركيا إلى مواجهة جديدة بين ثقافات - الغرب المسيحي والإسلامي - أو أي جهة تلمح إلى ان المسلمين لا يمكن ان يندمجوا في ثقافتنا ، وقال بقوة ان ذلك خطأ وامر خطير ، المسلمون جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية في مجتمعاتنا الأوربية ، مشيراً إلى المعارضة المسيحية الديمقراطية الالمانية التي تعارض انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي . [٥٧]

في ضوء ذلك فان من الصعب تقييم علاقات تركيا بالاتحاد الأوربي التي تداخلت إلى هذه الدرجة تقييماً صحيحاً دون فهم العلاقات الأوربية - العثمانية وانعكاساتها على عصرنا الحالي ، باعتبارها علاقات مجابهة بين اقليمين حضاريين مختلفين ، ودون ادراك ترسبات الوعي بالخبرة التاريخية لدى ورثة هاتين الحضارتين ، ظلت أوربا تمثل الوعي العثماني - التركي قطباً مضاداً ، تتبنى سيناريوهات ترنو إلى تقليص الدولة التركية وتمزيقها ، وهو ما ظل الاتحاد الأوربي يحمله تجاه تركيا طوال فترة محاولاتها للانضمام إلى الاتحاد الأوربي ، ويتم اعتبار تمايز الموجود بين المواطن التركي والمواطن في الاتحاد الأوربي بشكل انه سبب بمنع حصول تركيا على عضوية . في حين لا تطرح النخب الأوربية وصانعوا سياسته مسـألة الاختلاف الحضـــاري للنقاش خلال عملية انضمام كل من سلوفاكيا واستونيا ورومانيا وبلغاريا للاتحاد الأوربي ، بينما تصطنع اشكالية حضارية فيما يتعلق بعضوية تركيا في الاتحاد بالرغم من ان تركيا شاركت الدول المركزية في الاتحاد الأوربي خلال الحرب الباردة وحدة المصير الاستراتيجية . [٥٨]

وهنا لا بد من الإشارة الى ان ثمة دور مهم للتجربة التاريخية فتركيا على النقيض من الدول المرشحة الأخرى ، تهيمن بمرجعيتها الحضارية التي تختلف عن الدول المركزية في الاتحاد الأوربي على قسم يقترب من نصف القارة الأوربية ، وتعد الوارثة لماضٍ قد حدد مسار التاريخ الأوربي وليس لدى الصين واليابان ، هما اصحاب مرجعيات حضارية مختلفة كليا ، ذلك الاثر على أوربا ، ومن ناحية أخرى تعد تركيا من الدول القليلة التي استطاعت الصمود في الحقبة الاستعمارية الأوربية امام الموجة الاستعمارية ، وقد أدى هذا الميراث إلى تماهي مفهوم الآخر مع تركيا لدى النخب وصانعي السياسة الأوربية . فهنا اذا تأتي مشكلة الهوية في تركيا جراء عدم القدرة على حسم التناقض بين الهوية الشرقية ومقتضيات نقل الثقافة الغربية أي العجز عن تعاطي النموذج الغربي مع الاحتفاظ بالهوية الاصلية ، تلك الاشكالية واجهت حركة التحديث التركية منذ البداية خصوصاً وان لتركيا ثقافة خاصة متميزة فكان لابد من تحقيق التوازن ما بين مادية الغرب وروحانية الشرق وهو ما لم تصل إليه الدولة التركية . [٥٩]

اضافة الى ذلك ، اذا كان يعني تعريف الاتحاد الأوربي في اطار يستند إلى الموروث الروماني - الجرماني المقدس بمعاييره الأوربية الكلاسيكية وإلى العقيدة المسيحية ، يعني ان الاتحاد الأوربي هو بناء يقصي غير المسيحين وغير واراثي تقاليد السياسية الرومانية ، فهنا يعني من رؤية الواقع يعد الاختلاف بين تركيا واوربا من اهم أسباب رفض الخيرة عضوية تركيا ، فمسألة الاختلاف الحضاري بالنسبة للأحزاب الديمقراطية المسيحية في دول الاتحاد تعد مسألة حاسمة ، وتعتقد هذه الأحزاب انه يجب على تركيا التفريق بين الرغبة الأوربية في تطوير العلاقات معها وبين مسألة قبولها عضواً في الاتحاد . [٦٠]

من خلال ذلك يبدو لنا ان من الصعب القبول بتركيا (الدولة الإسلامية) ضمن عضوية الاتحاد الأوربي وعلى الرغم مما نفذته من سياسات تغريب منذ نشأتها ، لكن ما قدمته تركيا من مشاركات مميزة في التاريخ الإسلامي العريق ، وما حققته وقتها من انجازات جسدت بظهور الإمبراطورية العثمانية ، يجعل قبول تركيا في عضوية الاتحاد المسيحي الأوربي أمراً في غاية الصعوبة فالبعد الاثني والديني له تأثيره عند الغرب ، فهذا الاتحاد يجمع الدول الأوربية المسيحية في بوتقة واحدة ، تستطيع احتكار النظام الاقتصادي العالمي ، والمستند على مقدرات الدول الإسلامية في الشرق ، فالحقد التاريخي تجاه الأتراك المسلمين ، باقي ليومنا هذا لانهم كانوا زمن الإمبراطورية عامل قلق دائم للغرب ، فليس من السهل بمكان ان يتم اغفال هذا الأمر في حسابات الغرب واتحادهم المسيحي .

الخاتمة

إن سعي تركيا للانضمام الى الاتحاد الاوربي لم يكن وليد سنة ١٩٥٩ بل هو نتيجة للعلاقات التي ربطتها مع الدول الاوربية منذ تأسيس الجمهورية التركية ١٩٢٣، وان نظرة الاتراك للإصلاحات التي تبناها القادة في تركيا تباعا لم تختلف عن نظرتهم الى ما قام به كمال اتاتورك من اجراءات لتكريس العلمانية التي ظلت تدمع بقوة للانضمام الى الاتحاد الاوربي .

وعلى الرغم من إصرار تركيا على المضي قدماً في الالتحاق بالركب الأوروبي لنيل العضوية الكاملة فيه ، ذلك الإصرار الذي استمر لأكثر من أربعين عاماً ، يبدو من الواضح أن تركيا لا تحظى بالترحيب من الاتحاد الأوروبي ، وأنها تواجه عقبات مستمرة وحواجز مختلفة في كل دولة من دول الاتحاد. أما أسوأ تسوية يمكن أن تواجه تركيا فستكون تعليق موضوع انضمامها لسنوات ، إن لم يكن لعقود، عن طريق التعهد بضم تركيا ولكن بإطالة امد المفاوضات النهائية .

وبالفعل شكل العامل الديني عائقا كبيرا في مسالة انضمام تركيا للاتحاد الاوربي ، وخاصة ان اغلبية الدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي تعارض انضمام تركيا متحججة بهذا العامل ، لان ما قدمته تركيا من مشاركات مميزة في التاريخ الإسلامي العريق ، وما حققته وقتها من انجازات جسدت بظهور الإمبراطورية العثمانية ، يجعل قبول تركيا في عضوية الاتحاد المسيحي الأوربي أمراً في غاية الصعوبة ، بل سيبقى موضوع الانضمام في دائرة الجدل وعدم الحظي بالقبول مهما قدمت تركيا من مبررات وتسهيلات لتقريب المسافة بينها وبين الاتحاد الاوربي .

الهوامش

(١) حسن بكر احمد ، " العلاقات العربية – التركية بين الحاضر والمستقبل " ، سلسلة دراسات إستراتيجية ، العدد (٤١) ، ط ١ ، (الإمارات العربية المتحدة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ٢٠٠٠) ، ص ١٧ .

(٢) ولد السلطان محمد الفاتح في الثلاثين من آذار عام ١٤٣٢م ، ونشأ في رعاية والده السلطان مراد الثاني ، سابع سلاطين الدولة العثمانية ، وقد تعهد أبوه بالرعاية والتعليم كي يكون قادرا على النهوض بأعباء الحكم ومسؤولياته ، فأتم حفظ القران الكريم ، وقرأ الحديث النبوي الشريف ، وتعلم الفقه .. ، سار الفاتح بعد توليه الحكم على خطوات آبائه وأجداده في الفتوحات ، فقام بإعادة تنظيم إدارة الدولة .. للمزيد من التفاصيل ينظر :

هيثم جمعة هلال : السلطان محمد الفاتح ، ط ١ ، (حلب ، دار النهج للدراسات والنشر ، ٢٠٠٧) ، ص ١٥ .

(٣) احمد ، المصدر السابق ، ص ١٨؛ نمير طه ياسين : " صدى إلغاء الخلافة في تركيا الكمالية والوطن العربي والعالم الإسلامي " ، في إبراهيم خليل احمد وآخرون ، " الإسلام والعلمانية في تركيا المعاصرة " ، جامعة الموصل ، مركز الدراسات التركية ، ١٩٩٦ ، ص ٥٨ .

(٤) احمد نوري النعيمي ، الحياة السياسية في تركيا الحديثة ١٩١٩ – ١٩٣٨ ، (بغداد ، ١٩٩٠) ، ص ٦٣ .

(٥) حنا عزو بهنان ، التطورات السياسية في تركيا ١٩١٩ – ١٩٢٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٨٩) ، ص ١٢ .

(٦) مصطفى كمال باشا والملقب بأتاتورك فيما بعد ولد في مدينة سالونيك في ولاية مقدونيا عام ١٨٨١م ، وتخرج من الكلية الحربية في استانبول عام ١٩٠٥ برتبة نقيب وفي عام ١٩٠٩ عين مدربا للفيلق الثالث في سالونيك ، شارك خلالها في العمليات الحربية في ألبانيا ، ثم نقل إلى القيادة العامة في استانبول عام ١٩١١ ، وشارك في الحرب التركية الايطالية في ليبيا عام (١٩١١ – ١٩١٢) وحروب البلقان (١٩١٢ – ١٩١٣) . وفي عام ١٩١٣ عين ملحقا عسكريا في صوفيا ، وشارك في العمليات العسكرية خلال الحرب العالمية الأولى ، وعين قائدا لإحدى فرق الفيلق التاسع عشر في تراقيا الشرقية ، ثم لمجموعة من الفرق في جبهة الدردنيل ونجح في رد هجمات الحلفاء في منطقة غاليبولي عام ١٩١٥ . وفي عام ١٩١٦ عين قائدا للفيلق السادس عشر في أدرنة . رقي إلى رتبة عميد ثم حصل على لقب باشا ونقل إلى الجبهة الشرقية في عام ١٩١٧ وأصبح قائدا للجيش الثاني في جبهة القفقاس ثم الجيش السابع في جبهة فلسطين . وفي نهاية عام ١٩١٧ حصل على منصب مهم في البلاط وهو (ياوران) أي مرافق السلطان . وفي آب عام ١٩١٨ عين مرة أخرى قائدا للجيش السابع في فلسطين وبعد توقيع هدنة مودروس في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨م عاد إلى استانبول ثم عين مفتشا للقوات العثمانية في شرق الأناضول عام ١٩١٩ ، قاد حركة المقاومة الوطنية في البلاد ، أصبح الرجل الأول في بناء وتأسيس الجمهورية التركية الحديثة حتى وفاته عام ١٩٣٨.. للمزيد من التفاصيل ينظر مصطفى الزين ، أتاتورك وخلفاءه ، ط١ ، (بيروت ، دار الكلمة للنشر ، ١٩٨٢) ، ص ٢٧ ؛ محمد عزة دروزة : تركيا الحديثة . (بيروت . مطبعة الكشاف ، ١٩٤٦) ، ص ٩ ، وأيضا :

Berth Georges Caulis : Turk Milliyetgiligi , (Istanbul , 1981) . S.71
وأيضا : سيار الجميل : " أتاتورك : الكاريزما والتكوين من العثمنة نحو العلمنة " ، مجلة دراسات تركية السنة (١) ، العدد (١) ، كانون الثاني ١٩٩١ ، جامعة الموصل ، مركز الدراسات الإقليمية ، ص٦٨.

(٧) احمد عبد الرحيم مصطفى ، في أصول التاريخ العثماني ، (بيروت ، دار الشروق ، ١٩٨٢) ، ص ٤٠ .

(٨) قاسم خلف عاصي الجميلي ، تطورات واتجاهات السياسة الداخلية التركية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٨٥) ، ص ٩ ؛ باسيل دقاق : تركيا بين جبارين ، ط١ ، (بيروت ، دار المكشوف ، د.ت) ، ص ٤٧ .

(٩) كان سياسيا وعسكريا ، ولد عام ١٨٨٤ ، شغل منصب رئاسة أركان حرب الجيش التركي أثناء حرب الاستقلال التركية ١٩٢٠ – ١٩٢٢ ، تولى رئاسة الوزراء حتى عام ١٩٣٧ وخلف مصطفى كمال باشا في رئاسة الجمهورية (١٩٣٨-١٩٥٠) .. للمزيد من التفاصيل ينظر :
Ismail . H .Tokin : Ismet Inonu ; (Ankara, 1946).SS 10-20

(١٠) عماد الجواهري ، " المبادئ الاتاتوركية والعمل الحزبي في تركيا ١٩٢٣ – ١٩٦٠ " ، مجلة دراسات عربية ، بيروت ، العدد (٨) ، ١٩٨٢ ، ص٢ . وينظر : رعد عبد الجليل مصطفى : " النظام السياسي في تركيا " في النظم السياسية في العالم الثالث ، (بغداد ، ١٩٨٧) ، ص ١٩٥ . وينظر أيضا :
إبراهيم خليل العلاف : " مصادر صنع القرار في تركيا " ، مجلة آفاق عربية ، العدد (١ – ٢) ، كانون الثاني – شباط ١٩٩٩ ، السنة (٢٤) ، ص ٢٧. وينظر :
Bilsay Kurug : Mustafa Kemal Doneminde Ekonomi , (Istanbul, 1987) , s , 55 .

(١١) الزين ، المصدر السابق ، ص ١٩٨ .

(١٢) طارق عبد الجليل السيد ، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة : دراسة في الفكر والممارسة ، تقديم : الصفصافي احمد المرسي ، ط ١ ، (القاهرة ، ٢٠٠١) ، ص ٣٠٠ .

(١٣) دروزة ، المصدر السابق ، ص ٦٩ ؛ وليد رضوان ، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية ، ط ١ ، (حلب ، دار النهج للدراسات والنشر ، ٢٠٠٨) ، ص ٦٨.

(١٤) دروزة ، المصدر السابق ، ص ٧٠ .

(١٥) سعد عبد العزيز مسلط ، " الطـرق والجماعات الصوفية ودورها في صنع القرار السياسي في تركيا " ، مجلة كلية العلوم الإسلامية ، المجلد (٢) ، السنة (٢) ، العدد (٤) ، حزيران ٢٠٠٩ ، جامعة الموصل ، كلية العلوم الإسلامية ، ص ٧٠ ، رضوان ، المصدر السابق ، ص ٧٠ .

(١٦) دروزة ، المصدر السابق ، ص ٧٢.

(١٧) محمد المقداد وصايل السرحان ، " الاتحاد الأوربي والعوامل المؤثرة على وزنه الدولي " مجلة المنارة ، المجلد (١٩) ، العدد (٢) ، ٢٠١٣ . ص ١٠ .

(١٨) المصدر نفسه ، ص ١١ .

(١٩) المصدر نفسه ، ص ١٠ .

(٢٠) ابتسام حمود محمد ومعتز حميد ، " تركيا والاحلاف العسكرية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية " ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، المجلد (١٦) ، العدد (١٢) ، جامعة تكريت ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٠٥ .

(٢١) رضا محمد هلال، "حول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي"، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، السنة ٣٤، العدد ١٣٢، نيسان ١٩٩٨، ص ٢٣٣ .

(22) Ozlem Terzi, "New Capabiliteis, Old Relationship: Emergent ESDP and EU-Turkish Relations", Southeast Uropean Politics (Istanbul University), Vol.III, No.1, June 2002, p.43.

(23) Ibid, p.45.

(٢٤) لقمان عمر محمود النعيمي ، تركيا والاتحاد الأوربي دراسة تاريخية سياسية في مسيرة الانضمام ١٩٦٣ – ٢٠٠٥ ، جامعة الموصل ، مركز الدراسات الإقليمية ، ٢٠٠٥ ، ص ٨ ؛ هلال ، المصدر السابق ، ص٢٣٣.

(٢٥) النعيمي ، تركيا والاتحاد الاوربي .. ، ص ٩ ؛ هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوبٍ جديد، التحدي الماثل أمام كل من أوروبا والولايات المتحدة ، تعريب : فاضل جتكر، ط١ (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠١) ، ص ٧٩.
(٢٦) سعد عبد العزيز مسلط الجبوري ، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٨٣ – ١٩٩٣ دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الموصل ، كلية التربية ، ٢٠٠٧ ، ص ٨١ ؛ هلال ، المصدر السابق، ص ٢٣٤.
(٢٧) فؤاد نهرا ، " الاتجاهات السياسية في أوروبا وقضية انضمام تركيا "، مجلة شؤون الأوسط (بيروت) ، العدد ١١٦ ، خريف ٢٠٠٤، ص ٧٩
(٢٨) النعيمي ، تركيا والاتحاد الأوربي .. ، ص ٩ ؛ كرامر، المصدر السابق، ص٣٩٣.
(٢٩) علي أحمد هارون ، جغرافية الدول الإسلامية ، دار الفكر العربي ، (القاهرة، ٢٠٠٥) ، ص ٤٥٦.
(٣٠) منصور عبد الحكيم ، تركيا من الخلافة إلى الحداثة : من أتاتورك إلى اردوغان ، ، ط١، دار الكتاب العربي ، (دمشق ، القاهرة، ٢٠١٣)، ص ٢٧.
(٣١) صاموئيل هنتينغتون ، صدام الحضارات : اعادة صنع النظام العلمين ، ترجمة : طلعت الشايب ، (القاهرة ، ١٩٩٨) ، ص ٢٥٨.
(٣٢) حسين طلال مقلد ، تركيا والاتحاد بين العضوية والشراكة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٦، العدد (١) ، (دمشق ، ٢٠١٠) ، ص ٣٥٢ .
(٣٣) يسرى محمد عبيد حمزة ، تركيا والمجموعة الاوربية دراسة تاريخية في مسيرة الانضمام ١٩٥٩ - ٢٠٠٢ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الموصل ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، ٢٠١٨ ، ص ٦٧ .
(٣٤) المصدر نفسه ، ص ٦٨ .
(٣٥) المصدر نفسه ، ص ٦٩ .
(٣٦) روني جاك دوبري ، أوربا مندمجة واوربا مشتتة ، ندوة أوربا الاثنتي عشر دولة والاخرون ، دار الهلال ، (المغرب ، د. ت) ، ص ١٩١.
(٣٧) أثمار كاظم الربيعي ، معوقات الانتماء التركي إلى الاتحاد الأوربي، (د . م ، د . ت) ، ص ٣٠ .
(٣٨) محمد نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول : قلق الهوية وصراع الخيارات ، رياض الريس ، (بيروت ، ١٩٩٧) ، ص ٩٣ ؛
'European', and Does it really matter? A consideration in light of recent Empirical data- draft pyepared for presentation at the 49th annual meeting of international studies association San Francisco, CA, March 2008, p10.
(٤٠) محمد نور الدين ، تركيا الجمهورية الحائرة ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، ط١، (بيروت ، ١٩٩٤)، ص ٤٣.
(٤١) ولد ميتران ، في ٢٦ تشرين الأول ١٩١٩ في جرناك غرب فرنسا من وسط عمالي ، التحق بالجيش وعمره ٢٣ عام خلال الحرب العالمية الثانية ، سكرتير أول للحزب الاشتراكي الفرنسي في ١٦ حزيران ١٩٧١، في ١٠ أيار١٩٨١ انتخب رئيساً للجمهورية الفرنسية .. للمزيد ينظر: أكرم عبد علي ، موقف الأحزاب الفرنسية من القضايا العربية المعاصرة ، العلا للطباعة والنشر ، (الموصل ، ٢٠١٤) ، ص ٨٣ .
(٤٢) مقلد ، المصدر السابق ، ص ٣٥٤.
(٤٣) نور الدين ، تركيا الجمهورية الحائرة .. ، ص ٤٣ .
(٤٤) المصدر نفسه ، ص ٤٣ .
(45) li Bozer, Turey's Relations and Prospects with the Eurpean Community, Op. Cit., pp. 11-13.
وينظر : الجبوري ، المصدر السابق ، ص ٧٧ .
(٤٦) مواليد إستانبول في ٢٣ أكتوبر ١٩٤٦، سياسية واقتصادية تركية ، تشيلر كانت أول امرأة تتولى منصب رئيس وزراء في تاريخ تركيا الحديث ، بعد التدريس في الجامعات عملت كأستاذ ، دخلت السياسة تشيلر في تشرين الثاني ١٩٩٠، وانضمت إلى حزب الطريق الصحيح المحافظ ، (حزب الطريق القويم) . انتخبت لاول مرة وهي على البرلمان في عام ١٩٩١ نائبا لإسطنبول وشغلت منصب وزير الدولة والمسؤول عن الاقتصاد في الحكومة الائتلافية من سليمان ديميريل. يوم ١٣ حزيران ١٩٩٣، وقالت إنها أصبحت زعيم الحزب وبعد ذلك في نفس العام ، ورئيس الوزراء في حكومة ائتلافية . وشغلت منصب رئيس الوزراء عام ١٩٩٣ حتي عام ١٩٩٦. بعد انسحاب حزب الشعب الجمهوري من الائتلاف في عام ١٩٩٥ حاولت تشكيل حكومة أقلية ، لكنها باءت بالفشل . بعد ذلك وافقت على تشكيل حكومة أخرى مع حزب الشعب الجمهوري ، وتوجه لاجراء انتخابات عامة ، شغلت أيضا منصب وزير الشؤون الخارجية التركي ونائب رئيس الوزراء بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، وقد وقع الاتحاد الأوروبي وتركيا اتفاق الاتحاد الجمركي في عام ١٩٩٥ ودخل حيز التنفيذ في عام ١٩٩٦ خلال حكومة تشيلر. وكان رئيس الوزراء تشيلر أيضا خلال الأزمة ايميا كارداك / مع اليونان المجاورة في عام ١٩٩٦، بعد هزيمة انتخابية لها نوفمبر ٢٠٠٢، تقاعدت من الحياة السياسية .. عبير عدي علي الصالح ، تانسو تشيلر ودورها السياسي في تركيا ١٩٩٠ – ٢٠٠٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة تكريت ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، ٢٠١٩ ، ٣٣ .
(٤٧) عايدة العلي سري الدين ، دول المثلث بين فكي الكماشة التركية – الإسرائيلية ، دار الفكر، (بيروت ، ١٩٩٧)، ص ٣٦٠ ؛ الأحزاب المسيحية الأوربية ترفض ضم تركيا إلى الاتحاد الأوربي ، مجلة قضايا دولية معهد الدراسات السياسية ، باكستان ، العدد ٣٧٥ ، ١٩٩٧، ص ٩.

(٤٨) هلال ، المصدر السابق ، ص ٢٣٥ .
(٤٩) نهرا ، المصدر السابق ، ص ٨١.
(٥٠) من مواليد ١٩٥٥ من اب مجري وام من اصول يهودية ، عمل محافظ لمدينة (مورسين) الفرنسية ، انتخب رئيساً لحزب الاتحاد من اجل الحركة الشعبية (M.U.P.) فاز بانتخابات الرئاسة الفرنسية بـ ٥٣% واستلم كرئيس للجمهورية الفرنسية بتاريخ ١٦ أيار ٢٠٠٧ م .. عبد شاطر عبد الرحمن وجاسم محمد طه ، ساركوزي والسياسة الخارجية الفرنسية الجديدة ، كلية العلوم السياسية ، اوراق سياسية ، العدد (١٥) السنة ٢٠٠٧م ، ص١ .
(٥١) جواد الهنداوي ، العلاقة بين الدولة والدين والسياسة ، جريدة الصباح ، العدد ١٣٢٦، ٢٠ شباط ٢٠٠٨ .
(٥٢) علاء عبد الرزاق ، الحركة الإسلامية في تركيا من سياسة التهميش إلى اليات المشاركة ، مجلة مركز العراق للأبحاث ، العدد (١) ، المجلد الأول ، (بغداد ، ٢٠٠٤) ، ص ٢٠٤ .
(٥٣) عبيد ، المصدر السابق ، ص ٧٧ .
(٥٤) صباح محمد صالح و حسام كصاي ، " اشكالية الحداثة في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر " ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، المجلد (٢٦) ، العدد (١) ، جامعة تكريت ، ٢٠١٩ ، ص ٢٣٥؛ عبيد ، المصدر السابق ، ص ٧٩ .
(٥٥) أردوغان ، الإسلام والديمقراطية غير متعارضين والارهابيون يستغلون الدين وليسوا مسلمين حقيقين ، جريدة الاهرام ، ١ / ٢ / ٢٠٠٤ .
(٥٦) ناظم عبد الواحد الجاسور ، حوار المتوسط وتأثيره على الأمن القومي العربي ، مجلة دراسات دولية ، العدد (١٧) ، (جامعة بغداد ، ٢٠٠٠) ، ص ١٤ .
(٥٧) شرودر، تركيا جسر ضروري بين أوربا والشرق الأوسط ، جريدة بابل ٢١ /١٢ / ٢٠٠٢ .
(٥٨) احمد داود اوغلو ، العمق الاستراتيجي ، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، ترجمة : محمد جابر ثلجي وطارق محمد عبد الجليل ، مراجعة : بشير نافع وبرهان كوروغلو ، ط١ ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، مركز الجزيرة للدراسات ، (الدوحة ، ٢٠١٠) ، ص ٥٧٤ .
(٥٩) صلاح سالم زرنوقة ، التعليم الحديث في تركيا ، ملف السياسة الدولية ، العدد (١٣٠) ، (القاهرة ، ١٩٩٨) ، ص ١٨١.
(٦٠) خرشيد حسين ولي ، تركيا وقضايا السياسة الخارجية ، منشورات اتحاد كتاب العرب ، (دمشق ، ١٩٩٩) ، ص ٢١ ؛ أوغلو ، المصدر السابق ، ص ٥٨١ .

References List

- **Books:**

1. Ahmad, H. Bakr, "Arab-Turkish Relations between Present and the Future", Strategic Studies Series, No. (41), 1st Edition, (United Arab Emirates, 2000).
2. Oglu, A. Dawood, Strategy Depth: Turkey's Position and its Role in the International Area, translated by: Muhammad Jaber Thalji and Tariq Muhammad Abdul Jalil, Revision by: Bashir Nafi and Burhan Coroglu, 1st Edition, (Doha, 2010).
3. Darwaza, M. Azza: Modern Turkey. (Beirut, 1946).
4. Dakkak, Basil: Turkey between Jabareen, 1st Edition, (Beirut, D.T).
5. Daly, Kh. Hussein, Turkey and Foreign Policy Issues, Arab Writers Union Publications, (Damascus, 1999).
6. Dupre, Ronnie Jacques, community Europe and a Dispersed Europe, Symposium of Europe Twelve Countries and the Others, (Morocco, Dr.T)
7. Al-Rubaie, A. Kadhim, Obstacles to Turkey's Affiliation with European Union, (d. M, d. T.).
8. Radwan, W., The Position of the Islamic toward and Secular toward in Turkey on the Kurdish Issue, 1st Edition, (Aleppo, 2008).
9. Al-Zein, M., Ataturk and his successors, 1st Edition, (Beirut, 1982).
10. Seri Al-Din, Aida Al-Ali, The Triangle Countries Between Jaws of Turkish-Israeli Pincers, (Beirut, 1997).
11. Al-Sayyid, Tariq Abdel-Jalil, Islamic Movements in Contemporary Turkey: A Study of Thought and Practice, Presented by: Safsafi Ahmed Al-Morsi, 1st Edition, (Cairo, 2001).
12. Abdul H. Mansur, Turkey From succession to Modernity: From Ataturk to Erdogan, 1st Edition, (Damascus, 2013).

13. Ali, A. Abd, The Position of French Parties on Contemporary Arab Issues, (Mosul, 2014).
14. Kram, H., Changing Turkey is looking for a new dress, the challenge facing both Europe and United States, Arabization: Fadel Gitker, 1st Edition, (Riyadh, 2001).
15. Mustafa, A. Abd Al-Rahim, On the Origins of Ottoman History (Beirut, 1982).
16. Mustafa, R. Abdul-Jalil: " Political System in Turkey" in Political Systems in the Third World, (Baghdad, 1987).
17. Al-Naimi, A. Nuri, Political Life in Modern Turkey 1919-1938, (Baghdad, 1990).
18. Al-Nuaimi, L. Omar Mahmoud, Turkey and the European Union, A Political Historical Study of the Accession Process 1963-2005, (University of Mosul, 2006).
19. Noureddine, M., Turkey in the Transitioning Time: Identity Anxiety and the Conflict of Choices, (Beirut, 1997).
20. ---------- Confused Republic Turkey, Center for Strategic Studies and Research, 1st Edition, (Beirut, 1994).
21. Haroun, A. Ahmed, The Geography of Islamic Countries, (Cairo, 2005).
22. Hilal, H. Jumaa': Sultan Muhammad Al-Fateh, 1st Edition, (Aleppo, 2007).
23. Huntington S., the Civilizations Jostle: Re-making the El-Alamein Order, translated by: Talaat Al-Shayeb, (Cairo, 1998).
24. Yassin N. Taha, "The Echo of the Abolition of the Caliphate in Kemalist Turkey, Arab Land and Islamic World," in Ibrahim Khalil Ahmad and others, "Islam and Secularism in Contemporary Turkey," (University of Mosul, 1996).

- **journals and periodicals:**

1. European Christian Parties Reject Turkey's Inclusion in European Union, Journal of International Issues, Institute of Political Studies, Pakistan, No. 375, 1997.
2. Al-Jasour, Nazem Abdul Wahid, Medium Dialogue and its Impact on Arab National Security, Journal of International Studies, Issue (17), (University of Baghdad, 2000).
3. Al-Jamil, Sayyar: "Ataturk: Charisma and Training from Ottomans to Secularization", Journal of Turkish Studies Sunnah (1), Issue (1), January 1991, University of Mosul, Regional Studies Center.
4. Al-Jawahiri, Imad, "Ataturk Principles and Party Action in Turkey 1923-1960," Arab Studies Journal, Beirut, Issue (8), 1982.
5. Zarnuqa, S. Salem, Modern Education in Turkey, The International Policy File, No. (130), (Cairo, 1998).
6. Abd Al-Rahman A. and Taha J. Muhammad, Sarkozy and modern French foreign policy, Faculty of Political Sciences, Political Papers, Issue (15), year 2007 AD.
7. Abdul R. Alaa, The Islamic Movement in Turkey From Marginalization Politics to the Participation Mechanisms , Iraq Research Center Journal, Issue (1), Volume One, (Baghdad, 2004).
8. Al-Allaf, I. Khalil: " Decision Sources Making in Turkey," Afaq Arabia Magazine, No. (1-2) January - February 1999, year (24).
8. Saleh, S. Muhammad and Kusai H. , " The Problem of Modernity in Contemporary Islamic Political Thought," Tikrit University for Human Sciences, Volume (26), Issue (1), Tikrit University, 2019.
9. Muhammad I. Hammoud and Hamid M. " Turkey and International Military Alliances after World War II, " Tikrit University for Human Sciences, Volume (16), Issue (12), Tikrit University, 2009
10. Musalat, S. Abdel Aziz, "The Sufi Methods and Groups and Their Role in Political Making Decision in Turkey," Journal of the College of Islamic Sciences, Volume (2), Year (2), Issue (4), June 2009, University of Mosul, College of Islamic Sciences .
11. Al-Miqdad M. and Al-Sarhan, S., "The European Union and the Factors Affecting Its International Weight," Al-Manara Magazine, Volume (19), Issue (2), 2013.

12. Muqalled H. Talal, Turkey and European Union Between Membership and Partnership, Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, Volume 26, Issue (1), (Damascus, 2010).
13. Nahra, F., "Political Trends in Europe and Case for Turkey's Accession," Sho'on Al-Awsat (Beirut), Issue 116, Fall 2004
13. Hilal R. Muhammad, "On Turkey's Membership in European Union", International Politics Journal (Cairo), Year 34, Issue 132, April 1998.

- **theses:**

1. Behnan H. Ezzo, Political Developments in Turkey 1919-1923, an unpublished MA Thesis, (Baghdad University, College of Arts, 1989).
2. Al-Jubouri, S. Abdul-Aziz Muslit Internal Developments In Turkey (1983 – 1991) A Historical Study Unpublished PhD thesis, University of Mosul, College of Education, 2007.
3. Al-Jumaili Q. Khalaf , developments and trends in Turkish politics domestic, an unpublished master's thesis, (Baghdad University, College of Arts, 1985).
4. Hamza Y. M. Ubaid, Turkey and European Community, a historical study of accession process, 1959 - 2002. Ph.D. thesis Mosul university ,2018
5. Al-Saleh, A. U. Ali, Tansu Ciller and its political role in Turkey 1990-2002, Unpublished MA Thesis, Tikrit University, College of Education for the Humanities, 2019.

- **Newspapers:**

1. Erdogan, Islam and democracy are not in conflict, and the terrorists exploit religion and are not true Muslims, **Al-Ahram newspaper**, 2/1/2004.
2. Jawad Al-Hindawi, The Relationship between State, Religion and Politics, **Al-Sabah Newspaper**, No. 1326, February 20, 2008.
3. Schroeder, Turkey, a necessary bridge between Europe and the Middle East, **Babylon newspaper** 12/21/2002.

- **Foreign References:**

1. Ismail . H .Tokin : Ismet Inonu ; (Ankara, 1946) .
2. Berth Georges Caulis : Turk Milliyetgiligi , (Istanbul , 1981) .
3. Bilsay Kurug : Mustafa Kemal Doneminde Ekonomi , (Istanbul, 1987) .
4. Ozlem Terzi, "New Capabiliteis, Old Relationship: Emergent ESDP and EU-Turkish Relations", Southeast Uropean Politics (Istanbul University), Vol.III, No.1, June 2002,
5. 'European', and Does it really matter? A consideration in light of recent Empirical data- draft pyepared for presentation at the 49th annual meeting of international studies association San Francisco, CA, March 2008.
6. li Bozer, Turey's Relations and Prospects with the Eurpean Community.